

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/100
3 January 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٧ من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: الإعلام والتثقيف

تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال

حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤

تقرير المفوض السامي

ملخص

يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٨ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/٢٠٠٢. وبعد انعقاد الدورة الأخيرة للجنة، قدم المفوض السامي إلى الجمعية العامة تقريراً بشأن تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (A/57/323). وبناء عليه، يكتفي هذا التقرير بعرض ما ورد خلال الفترة من منتصف شهر تموز/يوليه إلى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ من معلومات إضافية رداً على المذكرات الشفوية والرسائل الموجهة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لاسترعاء انتباهها إلى قرار الجمعية العامة ١٦٧/٥٦ وإلى قرار اللجنة ٧٤/٢٠٠٢ وطلب معلومات بشأن تنفيذها. ويشمل التقرير أيضاً معلومات عن الأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذه الفترة. وتتاح معلومات إضافية بشأن الأنشطة الإعلامية المضطلع بها في مجال حقوق الإنسان، في التقرير ذي الصلة المقدم من الأمين العام إلى اللجنة (E/CN.4/2003/99).

وطلبت اللجنة في الفقرة ١٧ من القرار ٧٤/٢٠٠٢ تقديم دراسة بشأن أعمال متابعة العقد، بالإضافة إلى هذا التقرير. وستقدم الدراسة إلى اللجنة في تقرير مستقل (A/CN.4/2003/101).

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
	ألف - المكونان الثاني والثالث: تعزيز البرامج والقدرات الدولية والإقليمية
٣	اللازمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
	باء - المكونان الرابع والخامس: تعزيز البرامج والقدرات الوطنية والمحلية
٦	اللازمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
١٠	ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

يُتَّبَع في هذا التقرير ذات التنظيم المتَّبَع في خطة عمل العقد، التي يسعى برنامجها التنفيذي لتحقيق الأغراض التالية: تقييم الاحتياجات وصياغة الاستراتيجيات الفعالة اللازمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (المكون الأول)؛ وتعزيز البرامج والقدرات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية اللازمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (المكونات الثاني إلى الخامس)؛ وتنسيق وضع المواد الفعالة اللازمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (المكون السادس)؛ وتعزيز دور وقدرات وسائط الإعلام الجماهيري لتدعيم التثقيف في مجال حقوق الإنسان (المكون السابع)؛ ونشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نطاق عالمي (المكون الثامن). ويسلط هذا التقرير الضوء على أوجه التقدم المحرز في المكونات التي تلقت المفوضية معلومات بشأنها.

ثانياً - تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

ألف - المكونات الثاني والثالث: تعزيز البرامج والقدرات الدولية والإقليمية اللازمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

ألف - ١ منظومة الأمم المتحدة

ألف - ١ - ١ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تمشياً مع التوصيات المقدمة في إطار التقييم النصفي الشامل للعقد (انظر A/55/360) والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، ما زالت المفوضية تركز على الإجراءات التالية فيما تقدمه من مساهمة لتحقيق أغراض العقد:

(أ) ضمان التنسيق الأساسي للعقد على الصعيد العالمي

واصلت المفوضية نشر المعلومات عن العقد وعن التثقيف في مجال حقوق الإنسان عموماً، وذلك بالرد على استفسارات المهتمين من ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وجهات أخرى. وتم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إعداد صفحة جديدة للمفوضية على شبكة الويب تم استكمالها بانتظام وهذه الصفحة مخصصة للعقد وللتثقيف في مجال حقوق الإنسان عموماً وهي متاحة على العنوان التالي

<http://www.unhchr.ch/education/main.htm>

(ب) تيسير التواصل وتبادل المعلومات فيما بين الجهات الفاعلة في العقد

واصلت المفوضية استكمال وإثراء قاعدة بياناتها المتعلقة بمواد، ومنظمات وبرامج التحقيق في مجال حقوق الإنسان (وهي متاحة من خلال موقع المفوضية على شبكة الويب، وعنوانه: <http://www.unhchr.ch/hredu.nsf>)، وتشتمل الصفحة حالياً على أكثر من ٣٠٠ ٢ مُدخَل، فضلاً عن قاعدة بيانات تتعلق بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان وتحتوي مواد وضعت على جميع المستويات لأجل التحقيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وهي متاحة للجمهور في مقرر المفوضية في جنيف (ترد تفاصيل هذين المشروعين في تقارير سابقة). ولقد أسهمت المفوضية مساهمة كبيرة في الأنشطة التحقيقية التي نظمتها مؤسسات ومنظمات مختلفة على الصعيدين الدولي والإقليمي وقدمت الدعم لتلك الأنشطة. فنظمت المفوضية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، على سبيل المثال، حلقتي عمل في إطار مؤتمر منظمة التعليم الدولية بشأن "التعاش والتعلم معاً - دور ومسؤوليات المربين ونقاباتهم"، وقد عُقدت الحلقتان في مالطا واشترك فيها زهاء ١٥٠ من زعماء نقابات المعلمين ينتمون إلى ٥٠ بلداً تقريباً.

(ج) دعم القدرات الوطنية المكرسة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان

واصلت المفوضية أنشطة تعاونها التقني الهادفة إلى تدعيم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك أنشطة التحقيق والتدريب والإعلام في مجال حقوق الإنسان. وترد التفاصيل في تقرير الأمين العام المقدمين إلى اللجنة بشأن الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان (E/CN.4/2003/112)، وبشأن المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (E/CN.4/2003/110).

(د) تقديم المساعدة للمبادرات الشعبية في ميدان التحقيق في مجال حقوق الإنسان

وضع مشروع (مساعدة المجتمعات المحلية معاً) في عام ١٩٩٨، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية مساعدة المنظمات والأفراد على الصعيد المحلي على الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى تدعيم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المجتمعات المحلية. وتم دعم ١٦٦ مشروعاً في ٣٠ بلداً في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠.

واستهلت المفوضية، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المرحلة الثالثة من المشروع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتم الآن تنفيذها في ٢٩ بلداً. وتتميز هذه المرحلة بمشاركة المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي مشاركة أكبر، حيث رصدت أموالاً خاصة لتنفيذ المشروع في أقطارها.

ويمكن الحصول على استمارات طلب المشاركة وعلى كتيب أدرجت فيه أمثلة عن الأنشطة المدعومة في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ وتفاصيل أخرى بشأن مشروع مساعدة المجتمعات المحلية معاً، بناء على الطلب، من مقرّ المفوضية في جنيف ومن مكاتبها الميدانية وكذلك من المكاتب القطرية المعنية التابعة للبرنامج الإنمائي.

(هـ) وضع عدد مختار من المواد التدريبية المستخدمة في مجال حقوق الإنسان

استمر العمل على تطوير مجموعة من المواد التدريبية المستحدثة في إطار برنامج العقد، ولا سيما المواد المعدة للقضاة، ووكلاء النيابة، والمحامين، وموظفي السجون. وتعاون المفوضية بصورة وثيقة مع المعنيين من الخبراء والمنظمات على تطوير هذه المواد. ولقد تم خلال الفترة التي يتناولها التقرير نشر "حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل: دليل لأجل القضاة ووكلاء النيابة والمحامين"؛ ويتم الآن استكمال "دليل الميسر" ذي الصلة. ويتواصل العمل أيضاً لاستكمال منشور "حقوق الإنسان والسجون - مجموعة مواد تدريبية بشأن حقوق الإنسان لأجل مسؤولي السجون".

واستمرت المفوضية في نشر مواد أخرى خاصة بحقوق الإنسان وفي توزيعها على المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتتاح قائمة مستكملة بالمنشورات في موقع المفوضية على شبكة الويب وكذلك في مقر المفوضية عند الطلب.

(و) نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نطاق عالمي

واصلت المفوضية خلال الفترة التي يتناولها التقرير استكمال وتنقيح قاعدة بياناتها الخاصة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان على شبكة الويب وهي تحتوي نسخاً بأكثر من ٣٢٠ لغة للإعلان وقائمة كاملة بمجموعة المواد التي كرستها المفوضية للإعلان في جميع أرجاء العالم. تتاح قاعدة البيانات على الموقع (<http://www.unhchr.ch/udhr/index.htm>).

ألف-١-٢ منظمة الصحة العالمية

أبلغت منظمة الصحة العالمية بأنه سيشرع عما قريب في إصدار سلسلة من المنشورات المتعلقة بالصحة وحقوق الإنسان بغية تفسير الروابط الموجودة بين حقوق الإنسان والعمل في مجال الصحة للموظفين العاملين في منظمة الصحة العالمية وغيرهم من العاملين في مجال الصحة والتنمية وحقوق الإنسان. وكذلك وضعت منظمة الصحة العالمية برنامجاً تدريبياً خاصاً بالصحة وحقوق الإنسان لأجل موظفيها في المقر وفي المكاتب القطرية على حد سواء. كما أنتجت شريط رسوم متحركة عنوانه "الحق في الصحة" بغية زيادة مستوى الوعي بين أطباء الصحة العامة والجمهور عامة، بما في ذلك الفئات الضعيفة.

ألف-٢ منظمات حكومية دولية أخرى

أكد مكتب المفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية والتابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أهمية التربية القائمة على تفاعل الثقافات لتعزيز مبدأ عدم التمييز، واقترح وسائل لإعمال ذلك في النظام التعليمي الرسمي عن طريق التشجيع على إقامة اتصالات فيما بين الطلاب والمعلمين من مختلف المجتمعات، وإدماج ثقافات وتاريخ الأقليات في المناهج الدراسية، وتشجيع المؤسسات التربوية التي تحت على التسامح وينعكس فيها التنوع. وعلى نطاق المجتمع الأوسع، يرى أن وسائط الإعلام تقوم بدور حاسم سواء في مكافحة الآراء المقبولة أو في التشجيع على تمثيل المجتمع تمثيلاً عادلاً.

ألف-٣ المنظمات غير الحكومية

أبرزت رابطة الناشرين الدولية (International Publishers Association) التي تضم ٧٨ مؤسسة متخصصة في ٦٥ بلداً، أهمية أنشطة التوعية في مجال حرية التعبير وحرية النشر. كما ذكّرت الرابطة بضرورة أخذ حقوق الملكية الفكرية في الاعتبار في أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

باء- المكونان الرابع والخامس: تعزيز البرامج والقدرات الوطنية

والخالية اللازمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

تنص خطة عمل العقد على القيام، بمبادرة من الحكومات أو غيرها من المؤسسات المعنية، بإنشاء لجان وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، على أن تشمل هذه اللجان ائتلاًفاً واسعاً من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وأن تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية شاملة وفعالة ومستدامة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية والدولية. وقد تشكل هذه الخطة جزءاً من خطة العمل الوطنية الشاملة المتعلقة بحقوق الإنسان حيثما ينطبق ذلك. ولقد وضعت المفوضية مبادئ توجيهية لهذا الغرض (A/52/469/Add.1 و Add.1/Corr.1)، وتم تعميمها على نطاق واسع.

وتلقت المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المعلومات التالية:

(أ) **النمسا:** أبلغت الحكومة بإنشاء شبكة من المنسقين في مجال حقوق الإنسان (منسق واحد في كل وزارة اتحادية) المكلفين، في جملة أمور، بالمسائل المتصلة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ ويشترك هؤلاء المنسقون في حلقات دراسية دورية تنظمها الأكاديمية الاتحادية للإدارة العامة بهدف زيادة فعالية الشبكة فضلاً عن الجهود المبذولة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار الإدارة العامة. وفي عام ١٩٩٧، قامت الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية مع الوزارة الاتحادية للتربية، والعلوم، والثقافة، ومعهد لودفيغ بولتزمان لحقوق الإنسان بإنشاء مركز الخدمات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي يعتبر في النمسا مؤسسة ريادية من حيث تنمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس وتقديم المشورة والمساعدة للمعلمين. وقام مركز الخدمات بتطوير أدوات لإقامة الشبكات وجمع المعلومات، كإنشاء موقع على شبكة الويب وإصدار نشرة إخبارية إلكترونية، بالإضافة إلى وضع برامج ومواد تربوية وتدريبية (تدريب المعلمين وتدريب النظراء).

وتقوم وزارة الشؤون الخارجية بالتركيز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في منتديات الأمم المتحدة. وتم، أيضاً، خلال فترة ترؤس النمسا لشبكة الأمن البشري، إعلان التثقيف في مجال حقوق الإنسان كبنء يتسم بالأولوية؛ ويتم في هذا السياق، وضع كتيب عنوانه "فهم حقوق الإنسان". وسيُعتمد، في مدينة غراز في عام ٢٠٠٣، إعلان حكومي

بشأن تعزيز التنقيف في مجال حقوق الإنسان. وتشكل أنشطة التنقيف في مجال حقوق الإنسان جزءاً من برامج التعاون الإنمائي المختلفة المضطلع بها بالاشتراك مع بلدان عديدة أخرى.

ولقد أُدمج التنقيف في مجال حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية المتعلقة بالنظام التعليمي الرسمي؛ وأدرجت حقوق الإنسان في مواد تدرس في المدارس الابتدائية والثانوية كالتربية المدنية والتنقيف في مجال القانون، والتاريخ والفلسفة، ويتم تطبيق برامج تربوية خاصة مكرسة لمناهضة التمييز والعنصرية. وتشجع وزارة التربية والعلوم والثقافة، بصورة منتظمة، السلطات التربوية في المقاطعات والمعلمين على وضع برامج تنقيف في مجال حقوق الإنسان والاحتفال بمناسبات معينة مثل ذكرى اعتماد اتفاقية حقوق الطفل ويوم حقوق الإنسان.

وأخيراً، تقوم أكاديمية الأمن التابعة لوزارة الداخلية بتنسيق وتطوير أنشطة التدريب لأجل موظفي الوزارة، ولا سيما الشرطة والدرك.

(ب) **الصين:** أبلغت الحكومة بأن التنقيف في مجال حقوق الإنسان يوفّر عن طريق برامج التنقيف في مجال القانون التي تعد لأجل جميع المواطنين وتركز على دراسة القانون وكيفية تطبيقه؛ وتم في هذا الصدد، إعداد وتنفيذ ثلاثة مخططات خمسية استفاد منها حتى الآن زهاء ٦٤٠ مليون نسمة. وأصبح المواطنون، بفضل تلك البرامج، أكثر إلماماً بالقوانين وهم يلجأون إليه بصورة متزايدة لمقاضاة مسؤولين حكوميين بينما أصبح هؤلاء المسؤولون أشد حرصاً على اتخاذ الإجراءات المتمشية مع القانون.

ويتم في النظام التربوي الرسمي توفير التربية الأخلاقية والتنقيف في مجال القانون على حد سواء. وتركز التربية الأخلاقية على مسائل مثل حب الوطن والحياة، واحترام المسنين والأسرة، والعناية بالبيئة والمجتمع، والوعي بمعايير المجتمع الأخلاقية والرغبة في الامتثال لها، وروح الانضباط. ويركز التنقيف في مجال القانون على التشجيع على احترام سلطان القانون الدستوري، وتنمية الوعي بالديمقراطية وبالنظام القانوني، والتمتع المشروع بالحقوق المدنية، وتأدية الواجبات المدنية حسب المنصوص عليه في الدستور. ويدرس تلك المواد معلمون مدربون تدريباً خاصاً وهم يستخدمون كتباً خاصة ومناهج متنوعة؛ ويعتبر التنقيف في مجال القانون مادة إلزامية في دورات تدريب المعلمين أيضاً. وفي الجامعات، يُضمّن قانون حقوق الإنسان في مادة القانون الدولي، كما تدرس في كليات الحقوق؛ ويستفيد طلاب جامعات وكليات آخرون من برامج التنقيف في مجال القانون عن طريق أنشطة يضطلع بها خارج نطاق المدرسة وأنشطة مجتمعية أيضاً. وتجري بحوث بشأن حقوق الإنسان والتنقيف في مجال حقوق الإنسان في مختلف الجامعات.

(ج) وأبلغت **كوستاريكا** بأن أحد الأهداف الرئيسية لخطة التربية الوطنية تتمثل في وجوب اطلاع التلاميذ على حقوقهم؛ ويتم، لهذا الغرض، تنفيذ مشروع "القيم" ومشروع "ثقافة السلم". ويكرس اهتمام خاص لتدريب المعلمين في مجال حقوق الإنسان قبل مباشرتهم الخدمة؛ ولقد استرعت الحكومة الانتباه في هذا الصدد إلى العمل الذي

ينجزه معهد الدراسات المتعددة الاختصاصات بشأن الطفولة والمراهقة في إطار الجامعة الوطنية. وتطبق برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان، على المستوى الجامعي، عن طريق كلية الحقوق في جامعة كوستاريكا، والجامعة الوطنية، والجامعة التي ترعاها الدولة للتعليم من بعد، بين جهات أخرى؛ وتمنح جامعة السلام درجة الماجستير في القانون الدولي وحقوق الإنسان. وتقوم مدرسة العلوم القضائية (التي تفتتح أنشطتها أحياناً للجمهور)، كما تقوم أكاديمية الشرطة الوطنية بالإضافة إلى المدرسة الوطنية لشرطة السجون، بتنظيم التدريب في مجال حقوق الإنسان لأجل الموظفين المكلفين بإقامة العدل. وركزت حكومة كوستاريكا الأضواء، أيضاً، على الأنشطة التربوية العديدة التي يضطلع بها معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والتي تشمل دورات تدريبية، وإنتاج المواد وتوزيعها، وإنشاء قسم حقوق الإنسان في متحف الطفل، إلخ.

(د) **كرواتيا:** أبلغت بأن اللجنة الوطنية المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التي أنشئت في عام ١٩٩٦، اعتمدت في عام ١٩٩٩ الجزء الأول من البرنامج الوطني للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي وضع خصيصاً لأجل نظام المدارس؛ ويتم الآن تنفيذ البرنامج في كافة المدارس. وتم مؤخراً استكمال الجزء الثاني من البرنامج المخصص لتثقيف البالغين ووسائل الإعلام في مجال حقوق الإنسان؛ ولم يُبحث بعد في المستوى الجامعي. ويقع تنفيذ البرنامج على عاتق السلطات الحكومية والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية. ولقد افتتحت حكومة كرواتيا بالتعاون مع المفوضية مركزاً للوثائق والتثقيف في مجال حقوق الإنسان في زغرب في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والمركز مفتوح لكافة المواطنين المهتمين بالأمر، وهو يتيح مجموعة من الكتب والوثائق وينظم حلقات دراسية ومؤتمرات مائدة مستديرة بالإضافة إلى توفير التدريب للمسؤولين عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وكذلك، أبلغت الحكومة بأنها تنظم سلسلة من الأنشطة الإعلامية من قبيل تعميم الوثائق والمنشورات المتعلقة بحقوق الإنسان.

(هـ) وأبلغت وزارة التربية والتعليم الأردنية بأنه تم، خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠١، سن مجموعة من القوانين التي تركز على أهمية خلق جو موآت للديمقراطية وحقوق الإنسان في المدارس. ولقد تم إدماج معلومات بشأن قانون حقوق الإنسان الدولي والوطني في المناهج والكتب المدرسية؛ وتم أيضاً وضع مواد تعليمية تتناول مسألة منهجيات التدريس. وصممت برامج للتوعية بحقوق الإنسان بغية تعزيز دور النساء الرائدات، وحقوق الطفل، ونهج تسوية المنازعات؛ وأسهمت الوزارة، بالتعاون مع اللجنة الملكية لحقوق الإنسان، في تدريب الموظفين المسؤولين عن إقامة العدل. وتم بالتعاون مع معهد الميزان إنشاء نوادي لحقوق الإنسان وحقوق الطفل في عدد من المدارس الأردنية. ويعتزم الأردن بالإضافة إلى ذلك إعداد تدريب في مجال حقوق الإنسان لأجل المدراء التربويين وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، كما يعتزم إنشاء مركز للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

(و) وأبلغت سلطات **مالطا** بإدراج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الوطنية الإلزامية؛ وهي واردة أيضاً في المقررات الدراسية المتعلقة بمواد مثل دراسات العلوم الاجتماعية، والدراسات الأوروبية، والتاريخ والتربية الشخصية والاجتماعية. ويتم تنظيم دورات تدريبية ذات صلة لأجل المعلمين. ويتم الاضطلاع بصورة منتظمة بأنشطة لتوعية

الطلاب بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان في الصفوف. ويتم التركيز بصفة خاصة على المسائل المتصلة بالمواطنة والتعليم العالمي بالتعاون مع مجلس أوروبا؛ وفي هذا الصدد نظمت المدارس المالطية احتفالات في عام ٢٠٠١ بمناسبة أسبوع التعليم العالمي لمجلس أوروبا تحت عنوان "حقوق الطفل والشباب الآن". وأكدت حكومة مالطا على أهمية التعاون الذي أقامته مع المنظمات غير الحكومية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

(ز) وأقامت حكومة المغرب شراكة في عام ١٩٩٤ بين وزارة حقوق الإنسان ووزارة التعليم بغية وضع برنامج وطني للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتم في هذا الإطار الاضطلاع بالأنشطة التالية: تنقيح الكتب المدرسية للتأكد من تساوقها ومعايير حقوق الإنسان؛ وتنظيم حلقات تدريبية لأجل المعلمين والمشرّفين عليهم؛ واختبار البرنامج الوطني في المناطق الحضرية والريفية للبلد على حد سواء. وأبلغ المغرب بالإضافة إلى ذلك بمبادرة عقد الاجتماع العربي الأول المكرّس للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار العقد وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو، الذي أدى إلى اعتماد إعلان الرباط بشأن إعداد استراتيجيات إقليمية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقام المغرب بالاشتراك مع المفوضية أيضاً بإنشاء مركز للتدريب والمعلومات والتوثيق في مجال حقوق الإنسان يتولى إعداد المواد ذات الصلة وينظم دورات تدريبية لأجل المسؤولين في السجون والقضاة وقادة المنظمات غير الحكومية، وغيرهم. وأقيمت علاقات عمل وثيقة مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وكذلك مع مراكز مماثلة في الخارج.

(ح) وأبلغت ناميبيا بإنشاء مجموعة من المؤسسات المسؤولة عن نشر حقوق الإنسان، بما فيها لجنة فنية مشتركة بين الوزارات ومعنية بحقوق الإنسان تخدمها وزارة العدل وتضم هذه اللجنة ممثلين من مختلف الوزارات، وقد نظمت هذه اللجنة دورات تدريبية لأجل مجموعات مهنية مثل الشرطة، والموظفين المسؤولين عن الهجرة، والزعماء المجتمعيين، والقضاة والمحامين. ويقوم مركز حقوق الإنسان الموجود في جامعة ناميبيا بنشر مواد إعلامية ذات صلة بحقوق الإنسان؛ ويضطلع مركز تدريب القضاة بمسؤولية التدريب في مجال حقوق الإنسان المتاح للموظفين القضائيين ووكلاء النيابة والقضاة والموظفين العاملين في ذلك الميدان؛ وتضطلع اللجنة المعنية بإصلاح القوانين وتطويرها بأنشطة في مجال البحوث القانونية وتؤكد من أن القوانين الوطنية مطابقة للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

(ط) وأبلغت نيكاراغوا بإدماج حقوق الإنسان المكرسة في الوثائق الدولية والإقليمية والوطنية المتصلة بحقوق الإنسان، في مناهج مرحلة ما قبل المدرسة وفي المناهج المدرسية، كموضوع شامل، وإدماجها أيضاً في مواد معينة مثل التربية الأخلاقية والمدنية؛ وتُشرك البرامج ذات الصلة المعلمين والأبوين أيضاً. وتم في المدارس الثانوية إنشاء "حكومات الطلاب" بغية إعداد الطلاب للقيام بمسؤولياتهم المدنية والسياسية. وما انفكت نيكاراغوا تعمل على تعزيز التثقيف في مجال الديمقراطية منذ عام ١٩٩٠ وذلك بعقد دورات تدريبية لأجل المعلمين والمشرّفين الاجتماعيين سواء بشأن المبادئ أو بشأن منهجيات التعليم الملائمة؛ وإعداد المواد التعليمية؛ وتنظيم مسابقات الرسم والتأليف؛ وتعزيز الهيئات الحكومية المسؤولة في هذا المجال؛ وهيئة الأنشطة الخارجة عن المناهج المقررة؛ وغير ذلك من أنشطة توعية الجمهور وذلك عن طريق

وسائط الإعلام على سبيل المثال. ويتم أيضاً وضع برامج تدريبية خاصة بحقوق فئات معينة مثل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمعوقين.

(ي) وأبلغت حكومة تركيا بالأنشطة التي اضطلعت بها مؤخراً اللجنة الوطنية المعنية بعقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان المؤلفة من أساتذة الجامعات، وممثلين عن وزارات ومنظمات غير حكومية. وقامت اللجنة خلال الفترة بين شهري أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحزيران/يونيه ٢٠٠٢ بتنظيم حلقات دراسية عن حقوق الإنسان لأجل نواب الحكام في مقاطعات عديدة من البلد؛ كما قامت بتنظيم دورات تدريبية، بالاشتراك مع مجلس أوروبا، لأجل مدربي الشرطة والدرك، فضلاً عن وضع برامج لتدريب القضاة ووكلاء النيابة أثناء الخدمة، وتنظيم مسابقات تأليف ورسم لأجل السجناء وموظفي السجون، ومسابقات تصميم اللاصقات الجدارية والأشرطة المصورة لأجل الصغار في السن؛ وتنظيم التدريب في مجال حقوق الإنسان للمشرفين الاجتماعيين العاملين مع أطفال الشوارع.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

يتضمن تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان عن التقييم العالمي لمتنصف المدة للتقدم المحرز في تحقيق أهداف العقد (A/55/360) مجموعة من التوصيات للعمل أثناء السنوات المتبقية من العقد.

ويبرز التقرير الحاجة إلى أن تفي الحكومات بالالتزامات التي تم التعهد بها على الصعيد الدولي بوضع استراتيجيات وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تكون شاملة (من حيث امتداد أثرها)، وتشاركية (من حيث مشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة) وفعالة (من حيث المنهجيات التثقيفية). وفي جميع هذه الأمور ينبغي إعطاء الأولوية للنهج المستدامة (مثل تدريب المدربين، وإدماج حقوق الإنسان في جميع مناهج التدريب والتربية ذات الصلة). وعلاوة على ذلك وبالنظر إلى كل من الإمكانيات والقدرات في هذا الميدان، ينبغي وضع وتنفيذ وتقييم استراتيجيات وطنية من خلال إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية معاً، وفيما بينها، على أن تعمل بروح من الاحترام المتبادل.

وينبغي للمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية أن تواصل دعم مبادرات وطنية من هذا القبيل بتيسير تقاسم المعلومات والمواد، وتأسيس الشبكات وتقويتها، وتدريب المدربين، وما إلى ذلك من الأنشطة. وفي هذا الصدد، يمثل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان فرصة كبرى وآلية للتعبئة للتركيز على الجهود التثقيفية للمجتمع الدولي.

— — — — —